

إعلان طنجة

المساهمة في تحقيق أهداف أيتشي و أهداف التنمية المستدامة من خلال شبكة محميات بحرية فعالة في منطقة البحر المتوسط

إن المشاركين¹ في منتدى 2016 للمحميات البحرية في منطقة البحر المتوسط، الذي عقد في طنجة (المغرب) من 28 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2016،

بعد استعراض التقدم المحرز منذ عام 2012 في تنفيذ خارطة طريق المحميات البحرية في البحر المتوسط،

وبعد مناقشة التحديات المتبقية لغاية 2020،

وأخذا في الاعتبار آخر التطورات للسياسات البحرية العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية بشأن نهج النظم الإيكولوجية، وقضايا التنمية المستدامة وتغير المناخ،

وبعد الاطلاع على التوصيات الصادرة عن الجلسات المختلفة لهذا المنتدى، والمرفقة بهذا الإعلان،

توافقوا على تحديث خارطة الطريق مع اعتماد العناصر التالية:

- 1) الإطار المؤسسي مع الأخذ بعين الاعتبار لأحدث التطورات²؛
- 2) الهدف الاستراتيجي 5 من خارطة الطريق "تعزيز وتطوير دور المحميات البحرية كأداة إدارة ميدانية بحرية لدعم تكييف النظم الإيكولوجية والاستجابة للتغيرات المناخية". و
- 3) الخطوات التنفيذية والتوجهات الرئيسية، المكملة لإعلان أنطاليا لعام 2012، قصد التحسين والمساعدة في تحقيق أهداف خارطة الطريق بحلول عام 2020 كما يلي:

¹ هذا الإعلان لا يلزم المنظمات الحكومية الدولية المعنية ولا أعضائها المنظورين.

² إدراج المحيطات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP21 ضمن اتفاقية باريس، مبادرة الكربون الأزرق الدولية، اقتراحات المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) سنة 2016، خطة عمل مبادرة المحيط المستدام للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي CBD (مبادرة المحيط المستدام (SOI)) 2015-2020، هدف الأمم المتحدة 14 للتنمية المستدامة في المحيطات، توصيات المؤتمر الدولي 3 للمناطق المحمية البحرية (IMPAC3)، خطة راسار الاستراتيجية 2016-2024، الإطار الإقليمي للتكيف مع التغيرات المناخية في المناطق البحرية والساحلية المتوسطة، والاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة (MSSD) 2016-2025، الاستراتيجية متوسطة الأجل لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2016-2021 / UNEP / MAP، خطة العمل الإقليمية للإنتاج والاستهلاك المستدام في البحر المتوسط، الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة وتغير المناخ لسنة 2014 والاقتصاد الأزرق لسنة 2015، إعلان البندقية للتعاون في البحر المتوسط، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتكيف مع تغير المناخ، وتوجيه الاتحاد الأوروبي حول وضع إطار للتخطيط الميداني البحري و استراتيجية النمو الأزرق للاتحاد الأوروبي، الاستراتيجية متوسطة الأجل حول استدامة مصائد الأسماك في البحر المتوسط والبحر الأسود (2017-2020).

فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 1: "إنشاء شبكة إيكولوجية للمحميات البحرية ذات تمثيلية ومتواصلة":

1.1 تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق هدف أيتشي 11 قصد المحافظة الفعلية على ما لا يقل عن 10% من المناطق الساحلية والبحرية في البحر المتوسط بحلول عام 2020 و النظر في زيادة هذه التغطية في البحار المفتوحة من خلال المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط (SPAMI)، شبكة مناطق مصائد الأسماك المحظورة (FRAS) وغيرها من إجراءات المحافظة الفعالة المبنية على تحديد المناطق (OECS)، التكيف مع مثل هذه المبادرات والأهداف³ التي يمكن أن تسهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة (SDG) 14.5 "للمحافظة وتعزيز الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل تنمية مستدامة".

1.2 بحلول عام 2020 تنفيذ مناطق حظر الدخول، حظر الأخذ وحظر الصيد⁴، سواء داخل المناطق البحرية المحمية القائمة أو المستقبلية، وزيادة التغطية في البحر المتوسط من 0.04 بالمائة حالياً إلى حدود 2 بالمائة على الأقل كمناطق حظر، وخاصة في المناطق ذات الوظائف الأساسية.

1.3 دعم تعزيز تغطية المحميات البحرية في بلدان البحر المتوسط الغير منضوية في الإتحاد الأوروبي، من خلال عمليات تحديد الموائل (كما هو الحال في شبكة ناتورا 2000 أو شبكة إمرولد)، وزيادة تكامل وتمثيلية المناطق المحمية البحرية، وخلق فرص تعاون قوية شمال-جنوب و جنوب-جنوب.

1.4 النظر في إنشاء المحميات البحرية العابرة للحدود عند الاقتضاء باستخدام بروتوكول اتفاقية برشلونة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي (SPA / BD) كأداة.

1.5 إعلان مناطق بحرية محمية جديدة في البحر المفتوح، بما في ذلك أعماق البحر، داخل وخارج الحدود الولائية الوطنية على حد سواء، خاصة باستخدام المعلومات التي يوفرها التوصيف المشترك للمناطق البيئية أو الحيوية المتميزة في البحر المتوسط (EBSAs) التي جمعتها الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP / MAP).

1.6 استكمال رسم خرائط الموائل البحرية الأكثر أهمية، لا سيما المعاشب البحرية والتجمعات المرجانية وغيرها من الموائل الاحيائية، وبذل المزيد من الجهود لتوصيف موائل البحر المفتوح ورسم خرائط موائل أعماق البحار.

1.7 زيادة الدعم الإقليمي في:

1.7.1 مراقبة ورصد وتقييم النظم في المحميات البحرية، والتأكد من أن شبكة الرصد ممثلة للبحر المتوسط برمته؛

1.7.2 مراقبة ورصد وتقييم التمثيلية والتواصل لنظم المحميات البحرية و توفير الإبلاغ الكافي.

1.8 تعزيز واجهة للعلوم والسياسات بكل الوسائل المتاحة، قصد دمج المعرفة العلمية، والمعرفة العملية التقليدية المحلية و مواطن العلم في تنفيذ خارطة طريق المحميات البحرية ضمن نهج النظم الإيكولوجية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار.

فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 2: "تحقيق إدارة فعالة وكفوة ومستدامة وحوكمة رشيدة في المحميات البحرية في البحر المتوسط":

³ مثل نتائج وعد سيدني للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (2014) و التوصية 1 للمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة (هاواي 2016) من أجل حماية ما لا يقل عن 30% من كل الموائل البحرية بحلول عام 2030.

⁴ حظر الدخول يشير الى منع أي تواجد ميداني (باستثناء البحث العلمي بترخيص خاص)؛ ويشير حظر الاخذ الى منع أي استخراج للموارد؛ ويشير عدم الصيد إلى منع جميع معدات الصيد وجميع أنواع الصيد.

- 2.1 تقديم الدعم اللازم لإدارة فعّالة، منصفة وكفؤة بحلول عام 2020 لكل المحميات البحرية التي تم تأسيسها.
- 2.2 صياغة خطة إدارة لكل محمية بحرية بالبحر المتوسط بحلول عام 2020. ويهدف ذلك على وجه الخصوص:
 - 2.2.1 لإحراز تقدم في وضع وتنفيذ خطط إدارة مواقع ناتورا 2000 البحرية؛
 - 2.2.2 لدعم التخطيط والإدارة في كل محمية بحرية ذات قدرات تقنية ومؤسسية ضعيفة بتسهيل ورسم الخرائط الأساسية وتطوير أسس المعطيات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الاستخدامات والضغوط، وذلك من خلال تنسيق الجهود الإقليمية.
- 2.3 دعم الإدارة الفعّالة والمنصفة في المحميات البحرية، وخاصة "المحميات البحرية الناشئة" من خلال اعتماد المعايير الدنيا للإدارة الفعّالة وتوصيات الحوكمة الرشيدة، عبر تقاسم أفضل الممارسات الميدانية.
- 2.4 تشجيع ودعم إنشاء وتنفيذ إجراءات إدارة مصايد الأسماك في المناطق البحرية المحمية، حيثما كان ذلك مناسباً، وذلك تمثيلاً مع التشريعات القائمة والنصوص الدولية ذات الصلة.
- 2.5 تشجيع وتعزيز ممارسات الإدارة التشاركية للمحميات البحرية مع أصحاب المصلحة كوسيلة لتحقيق الإدارة الفعّالة والمستدامة والحوكمة الرشيدة.
- 2.6 دعم تنمية قدرات مجتمعات الصيد ومستخدمي الموارد لتمكينها من المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمحميات البحرية.
- 2.7 إدماج واحدة على الأقل من المحميات البحرية في كل برنامج وطني لرصد التنوع البيولوجي والأنواع الدخيلة، وذلك تمثيلاً مع برنامج الرصد والتقييم المتكامل (IMAP) المعتمد في إطار اتفاقية برشلونة (COP19، أثينا، فيفري 2016).
- 2.8 على مستوى شبكة المحميات البحرية، إحراز تقدم نحو موائمة نظم الرصد بما في ذلك مجموعات مماثلة من المؤشرات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الفعّالة على المستويين الوطني والإقليمي.
- 2.9 النظر في تحديات وآثار تغير المناخ في خطط إدارة المحميات البحرية وأنشطة الرصد على حد سواء.
- 2.10 تنفيذ إجراءات المنع، السيطرة، أو التكيف مع الأنواع الدخيلة الغازية داخل المحميات البحرية في البحر المتوسط.
- 2.11 دمج قضايا جودة المياه في إدارة المناطق المحمية البحرية، وكمكونات أساسية في خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف جودة الحالة البيئية (ضمن نهج النظم الإيكولوجية لاتفاقية برشلونة والتوجيه الإطاري لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي البحرية)، وأهداف بروتوكول المصادر البرية للتلوث، وجودة الحالة البيئية (ضمن التوجيه الإطاري للمياه).
- 2.12 يمكن لشبكة إدارة المحميات البحرية أن تلعب دوراً داعماً للمفوضية الأوروبية قصد تعزيز الإدارة الفعّالة لمواقع ناتورا 2000 البحرية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات لشبكة إدارة لمواقع ناتورا 2000 المتوسطية، وبالتالي تحسين إدماج المقاربة الجغرافية الحيوية لناتورا 2000.
- 2.13 تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعرفة بين مديري المحميات البحرية، بما في ذلك من خلال زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط غير الأعضاء، وبالأخص تلبية احتياجات المحافظة للأنواع البحرية سريعة الحركة.

وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 3: "وضع حوكمة إقليمية وقطاعية متكاملة للمحميات البحرية في البحر المتوسط مع تعزيز تقاسم المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية":

3.1 بالإضافة إلى المحافظة على التنوع البيولوجي، تعميم الأدلة على المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة للمحميات البحرية، بغاية الإدراك بأنها مواقع تطبيق لنهج النظم الإيكولوجية، بما في ذلك المساهمة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

3.2 العمل من أجل خلق علاقة الربح للجانبين في المحميات البحرية وذلك مع صناع القرار والجهات المانحة والقطاع الخاص المهتمين بالتخطيط البحري الميداني والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واستراتيجيات النمو الأزرق والسياحة المستدامة والسياسات المستدامة لمصايد الأسماك، من أجل الاستجابة للضغوطات المحيطة للمحميات البحرية، مع اعتبار المحميات البحرية كراس مال طبيعي وأداة إدارة لتحقيق أهداف الاستدامة.

3.3 تعزيز التعاون بين وكالات مصايد الأسماك والوكالات البيئية فيما بينها وبين البلدان، ومع غيرها من الشبكات البشرية الإقليمية في المحميات البحرية، اتفاقيات البحار الإقليمية والمنظمات والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة (مثل اتفاق حفظ حوتيات البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط و المنطقة الأطلسية المتاخمة (ACCOBAMS)، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM)، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)، والاتحاد من أجل المتوسط (UfM الخ).

3.4 التأكد من أن مجتمعات الصيد التقليدي التي يعتمد معاشها على الموارد البحرية، تشارك بصفة فعّالة في صنع قرار إعلان المناطق البحرية المحمية، وفي التخطيط والإدارة وذلك تمثيلاً مع المبادئ التوجيهية الطوعية لتأمين استدامة مصايد الأسماك الصغيرة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

3.5 تشجيع إنشاء قنوات الاتصال والإجراءات التشاركية بين سلطات المحافظة و سلطات مصايد الأسماك وأصحاب المصلحة من أجل الإدارة السليمة المستقبلية للمحميات البحرية في منطقة البحر المفتوح.

3.6 الاستفادة من الأطر والمحافل السياسية الإقليمية والدولية ذات الصلة لتقديم المحميات البحرية كمساهمة في خطة تنمية واسعة النطاق.

وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 4: "زيادة تخصيص الموارد المالية اللازمة لإنشاء وصيانة شبكة بيئية للمحميات البحرية المدارة بشكل فعال":

4.1 تشجيع آليات النفوذ لدعم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وغيرها من المنظمات ذات الصلة قصد ضمان احتياجات التمويل الأساسية للنظم الوطنية للمحميات البحرية.

4.2 تشجيع وكالات المساعدة الإنمائية الرسمية والمانحين من القطاع الخاص للاستثمار في للمحميات البحرية كمساهم محتمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بتوفير الأمن الغذائي والحد من الفقر والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

4.3 دعم وتطوير برامج التمويل الصغير في المحميات البحرية كوسيلة، من جملة الوسائل، لتنمية قدرات إدارة المشاريع المحلية وكوسيلة لجذب مصادر تمويل جديدة وملائمة.

4.4 دعم إنشاء الصندوق الاستئماني للمحميات البحرية في البحر المتوسط، كمثال لآلية مالية مبتكرة، والترحيب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في هذا الصدد.

4.5 دعم إنشاء مرفق تمويل دائم لضمان، عند الحاجة في أوقات الأزمات وخلال فترات محدودة، استمرار الإدارة في بعض في المحميات البحرية.

في الخاتمة، اعترف المشاركون في منتدى 2016 بالدور الحاسم للتعاون الإقليمي وبين الأقاليم والتعبئة المشتركة بين الشبكات البشرية العاملة في المحميات البحرية و اتفاقيات البحار الإقليمية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة على جميع المستويات من أجل:

- تحفيز المعرفة والموارد وتعزيز المقاربة الاستراتيجية لإيجاد شبكات بشرية ذات كفاءة و رؤية في المحميات البحرية.
- تعزيز الإجراءات نحو التمويل المستدام للمحميات البحرية والشبكات البشرية في المحميات البحرية.
- تعزيز وتقوية قدرات مديري المحميات البحرية لمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ؛
- تسليط الضوء على وظيفة شبكات المحميات البحرية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه كحل قائم طبيعي، وتعزيز دورها في هذا الغرض؛
- دمج وتعزيز العلم والمعرفة المحلية التقليدية والحلول المبتكرة لتحسين الإدارة الفعالة للمحميات البحرية.